الفصل الأول
من الاستشراق إلى الصحافة الأجنبية

لعلنا نتذكر أن الإمبراطوريات الاستعمارية القديمة اعتادت قبيل شن حملات الاحتلال إرسال مجموعات استطلاع متقدم، وكان البعض من تلك المجموعات مستشرقين، ولا شك أن من المستشرقين من كانوا يقصدون من وجودهم في بلادنا البحث والدراسة في شئون الإسلام واللغة العربية، لكن ما لا يمكن القطع بنفيه: أن بعض المستشرقين أو المستعربين كانوا جامعي معلومات عن بلادنا وشعوبنا وثقافتنا، خدمة لقوات بلادهم الغازية.

للمفكر الفلسطيني الراحل إدوارد سعيد أكثر من ثلاثة عشر كتابًا مترجمًا إلى العربية من أشهرها: الاستشراق، وهو يتهم المستشرقين بالتمهيد والتعاون مع الاستعمار الغربي من بداياته الأولى في بلادنا العربية والإسلامية.

أما في كتابه "الإسلام الأصولي" فبعدما يجلي إدوارد سعيد الدور المشبوه للاستشراق، ينتقل إلى ما يشبه التحذير مما يقوم به الإعلام الغربي والأميركي بصفة خاصة في بلادنا، **فلنقرأ نص كلامه في السطور التالية:**

"لقد تلا الاحتلال الفرنسي للجزائر عام 1830 فترة كادت تقارب العقدين، قام خلالها الباحثون الفرنسيون بتحويل دراسة الشرق من علم أثري قديم إلى علم عقلاني، وكانت هناك طبعا حملة نابليون واحتلاله لمصر

عام 1798، وقد أعد لحملته بضم جماعة رفيعة المستوى من العلماء حتى يضمن لمشروعه المزيد من الفعالية، ولكن رأيي هو: أن احتلال نابليون لمصر القصير الأجل كان نهاية فصل في كتاب، وبدأ فصل جديد مع تولي سيلفستر دي ساسي شئون المؤسسات الفرنسية للدراسات الشرقية، وتلك حقبة طويلة أصبحت فرنسا خلالها زعيمة الاستشراق في العالم، وبلغت ذروة هذا الفصل بعد ذلك حين احتلت الجيوش الفرنسية الجزائر عام 1830".

ويواصل سعيد: "لا أرغب على الإطلاق أن أدلي بوجود علاقة سببية بين هذين الحدثين، ولا أن أتبنى النظرة المهاجمة الناقدة للفكر القائلة بأن كل الدراسات العلمية تقود بالضرورة إلى العنف والعذاب، كل ما أريد أن أقوله هو أن الإمبراطوريات لا تولد بين عشية وضحاها، وهي لا تنظم وتحكم في الأزمنة الحديثة ارتجاليًّا، إنني أشك في قدرة إنكلترا على احتلال مصر بمثل تلك الطريقة المؤسسة جيدًا ولتلك المدة الطويلة لولا ذلك الاستثمار المكين في الدراسات الشرقية الذي كان أوائل رواده علماء بحَّاثة على غرار إدوارد وليام جونز".

أما عن الإعلام فيقول: "من الواضح أن الشرق الإسلامي في غاية الأهمية اليوم بسبب مصادره وموقعه الجغرو- سياسي، وأن الولايات المتحدة ما انفكت منذ الحرب العالمية الثانية تحتل مواقع السيطرة والسيادة في العالم الإسلامي التي سبق لبريطانيا وفرنسا أن احتلتها.. ولم يسبق أبدًا أن غطى الإعلام أخبار أي موقع دولي مضطرب بمثل ما حظيت به إيران من متابعة فورية ومنتظمة؛ لذلك ظهرت إيران كأنها موجودة في حياة

الأميركيين لكنها عميقة الغربة عنهم، مع كثافة شعورية حادة لم يسبق لها مثيل".

ويضيف إدوارد سعيد: "لا نبالغ بالقول: إن العرب والمسلمين تتم تغطيتهم الإعلامية أساسًا بوصفهم مورّدي بترول أو إرهابيين محتملين، أما تفاصيل الحياة العربية – الإسلامية والكثافة الشعورية الإنسانية وزخمها النابض فلم يدخل إلا النزر اليسير منها حتى في وعي أولئك الذين احترفوا تغطية العالم الإسلامي والإبلاغ عنه".

(انتهى الاقتباس المنقول عن محرك البحث الإليكتروني جوجل).

وأتذكر هنا اعترافا صريحا كشفه ذات يوم زميل صحفي، كان مراسلا للراديو الهولندي في مصر منذ ثمانينيات القرن الماضي، وقد تزاملنا في عضوية مجلس إدارة جمعية المراسلين الأجانب نحو ثلاث سنوات، وجاء الاعتراف أثناء تقديمي إياه إلى زميل إندونيسي شاب كان قد انضم مراسلا صحفيا إلى جمعية المراسلين بالقاهرة:

كنا على متن حافلة متجهة بنا في رحلة صحفية إلى دير وادي النطرون غرب القاهرة، وبشيء من المزاح قلت للزميل الإندونيسي عن الزميل الهولندي: "إنه من الدولة التي احتلت بلدك". تبسم الشاب الإندونيسي ابتسامة مجاملة باهتة، وكعادة الشرقيين في تجاذب أطراف الحديث سأل الإندونيسي الهولندي: "هل تعرف المستشرق الهولندي سنوك هرخرونيه؟" (وكان ذلك المستشرق حصل على الدكتوراه عام 1879 برسالة عنوانها: "موسم الحج في مكة"، وفي عام 1884 قام برحلته المشهورة إلى الجزيرة العربية، ووصل إلى مكة عام 1885 تحت اسم مستعار

هو: "عبد الغفار" وأقام هناك ستة أشهر، كتب بعدها كتابه عن مدينة مكة، وابتداءً من 1889 عمل في خدمة إدارة المستعمرات الهولندية في إندونيسيا؛ حيث تعرَّف على الإسلام والمسلمين أكثر، وفي عامي 1914/ 1915 ألقى "محاضرات عن الإسلام" في أميركا عرض فيها نشأة الإسلام والتطور الديني، والتطور السياسي للإسلام، وكذلك الإسلام والفكر الحديث. وعاش سنوك هرخرونيه في إندونيسيا وقد أشهر إسلامه وتزوج من إندونيسية مسلمة).

(نقلت هذا التعريف عن محرك البحث الإليكتروني جوجل) .

ضحك الزميل الهولندي ملء شدقيه وعلق قائلا: "إنه جدي الروحي(!)، ولعلمك فهو لم يسلم". وأضاف بفخر: " لقد عاش هرخرونيه ومات مسيحيا مخلصا".

إن حركة الاستشراق أو "الاستعراب" تبدو للبعض وقد تراجعت شيئا ما في العقود القليلة الماضية، وأنا أزعم صادقا من خلال الاحتكاك المباشر أن أعدادا من المراسلين الصحفيين الأجانب يمارسون علانية المهام الاستطلاعية والاستخباراتية التي كان بعض المستشرقين القدامى يمارسونها.

إن عواصمنا العربية والإسلامية تعج بالصحفيين الأجانب القادمين – في غالبيتهم – من أميركا وأوروبا والدول الآسيوية الكبرى، ويقيم هؤلاء الصحفيون بصفة دائمة في عواصمنا أو يزورونها لفترات تطول وتقصر، **ومن أهم تلك العواصم**: القاهرة، وبيروت، والقدس المحتلة، وأنقرة، وإستانبول، وطهران، وتوجد أكبر تجمعاتهم في القاهرة منذ منتصف

السبعينيات (نحو سبعمائة حسب نسخة عام 2007 من كتاب: دليل جمعية المراسلين الأجانب بالقاهرة. ونصف هذا العدد تقريبا صحفيون مصريون أو عرب).

ويمثل هؤلاء المراسلون الأجانب والعاملون معهم من المصريين وبعض العرب مائة وسبعة عشرة صحيفة، وخمسًا وخمسين مجلة، وتسعًا وثلاثين وكالة أنباء نصية، وتسعًا وثلاثين محطة تليفزيونية، وأحد عشر وكالة صور فوتوغرافية، وثلاثين محطة إذاعية، ويبلغ مجموع الصحف والمجلات والوكالات ومحطات التليفزيون والإذاعة العالمية والعربية التي تتخذ لها مكاتب إقليمية في القاهرة قرابة ثلاثمائة، يعمل فيهما هذا العدد الكبير ما بين مراسل ومحرر ومصور.

وبخلاف الصحف والمجلات العربية التي تتخذ لها مكاتب بالقاهرة، هناك مكاتب أو مراسلون لأربع عشرة صحيفة أميركية، وثمانية مكاتب لصحف يابانية، وستة مكاتب أو مراسلون يمثلون صحفا فرنسية، وخمسة مكاتب أو مراسلون لكل من بريطانيا وألمانيا، وأربعة لإيطاليا، وثلاثة لكل من اليونان وسويسرا وإسبانيا، أما المجلات العالمية فمنها أحد عشر أميركية واثنين لكل من فرنسا وألمانيا.

كنت في بداية أكتوبر من عام 1999 قد حصرت عدد المراسلين الأجانب في القاهرة وكتبت عنهم الخبر التالي، الذي نشرته على موقع إسلام أون لاين:

يقول المراسل الصحفي اليوناني فاسيلي فوتيادس، وهو أقدم صحفي أجنبي مقيم بالقاهرة، وأحد مؤسسي جمعية المراسلين الأجانب: إن عدد

زملائه المقيمين والمعتمدين من السلطات المصرية قبل 1973 لم يزد عن 36 صحفيًّا. وبحسب مصادر في هيئة الاستعلامات المصرية التي تنظم عمل المراسلين، وطبقًا لدليل جمعية المراسلين الأجانب؛ فإنه يوجد حاليا (أي في أكتوبر 1999) قرابة 350 صحفيا أجنبيا من معظم دول العالم، ويعمل معهم في المكاتب الدائمة للوكالات والصحف ومحطات الإذاعة والتليفزيون حوالي 200 صحفي مصري وكانت الطفرة العددية المذكورة مرتبطة بما أحدثته حرب أكتوبر من تطورات إقليمية ودولية، ثم ما أسفرت عنه مبادرة السادات بزيارة القدس في نوفمبر 1977، وما تلاها من توقيع اتفاقية كامب ديفيد مع إسرائيل ثم معاهدة السلام المصرية- الإسرائيلية.

وتوجد في القاهرة مكاتب لمحطات التليفزيون الأمريكية الكبرى الشهيرة، وهي: CNN-ABC-NBC. بالإضافة إلى الخدمة التليفزيونية لوكالة الأنباء الأمريكية الشهيرة "أسوشيتد برس"، كما يوجد مكتب كبير لإذاعة صوت أمريكا.

ويتصدر الصحفيون الألمان قائمة الصحفيين الأوربيين ويليهم الفرنسيون فالإنجليز.

وتوجد مكاتب لكل من الصحف الألمانية التالية: فرانكفورتر ألجمانيه، تسايتونج، فرانكفورتر راندشو، وسوديتشا تسايتونج، وتاجا شبيجل، ودويتشا زونتاج، ودي فولكس كرانت، ودي تسايت، وتاز برلين. ومجلات: ديرشبيجل، وفوكس، ونيل أكسبريس. وهناك مكاتب دائمة لمحطات التليفزيون الألمانية ARD، ZDF، NDR، بالإضافة للراديو الألماني، ووكالة الأنباء الألمانية المسماة اختصارًا "DPA".

وقد ازداد اهتمام اليابانيين والآسيويين عمومًا بالمنطقة العربية بعد حرب أكتوبر، بسبب اعتماد بلادهم على البترول والغاز، ويتمركز معظم الصحفيين اليابانيين بالمنطقة في القاهرة، بينما يوجد عدد قليل للغاية في طهران والقدس.

أما الموجودون في القاهرة فهم مراسلو صحف: أساهي، ويوميوري، وسانكيه، وطوكيو، ونيكيه، وتشونتشي. ويوجد مكتب لوكالة الأنباء كيودو "Kyodo News"، وآخر لوكالة "جي جي برس Ji Ji. Press ".

ولمحطات التليفزيون اليابانية الكبرى مكاتب بالقاهرة، وهي على وجه التحديد: NHK، وتليفزيون أساهي، وطوكيو، وإن تي في NTV، وفوجي.

وتحرص الصين على تمثيل صحفي معقول، وتأتي وكالة أنباء الصين الجديدة (شينخوا) على رأس وكالات الأنباء العالمية الموجودة بالقاهرة من حيث عدد العاملين الصينيين والمصريين، ومراسل للراديو الصيني. ويوجد لكوريا الشمالية مراسل مقيم في الوقت الذي أغلقت فيه وكالة الأنباء الكورية الجنوبية المسماة (يونهاب) مكتبها في القاهرة لأسباب اقتصادية، وإن قالت بعض المصادر الكورية الجنوبية: إنه سيعود لاستئناف العمل في القاهرة عما قريب.

وترفض مصر حتى الآن افتتاح مكتب لوكالة الأنباء الإيرانية أو لراديو إيران بالقاهرة لأسباب أمنية رغم التحسين البطيء في العلاقات (□).

(□) قبل نحو خمس سنوات من صدور هذا الكتاب لم تعترض السلطات المصرية صراحة على افتتاح مكتب لقناة "العالم" الإيرانية. وقد تعرض المكتب لاحقًا إلى "اجتياح" بوليسي بدعوى مخالفة قوانين المصنفات الفنية. ولم تستجب هيئة الاستعلامات والمركز=

وبعد انهيار الاتحاد السوفيتي السابق تقلصت الصحافة الروسية بالقاهرة، ولم يبق سوى مكتب متواضع يضم مراسلين لإحدى محطات التليفزيون، ووكالة أنباء إيتارتاس وصحيفة ترود، وبعضهم يمارس -إلى جانب الصحافة- أعمالا تجارية أو سياحية، كي يستطيع تغطية بعض نفقات إقامته بالقاهرة.

لا يظهر أي اسم لمراسلي الإعلام الصهيوني في أي قوائم صحفية معلنة بالقاهرة، ويبدو أن الخوف من احتمالات الاعتداء عليهم هو سبب حجب أسماء بعض الموجودين منهم فعلا، أو قد يكون هناك امتناع ذاتي من جانب الصحفيين الإسرائيليين عن الإقامة الدائمة بالقاهرة لذات السبب الأمني، ولعل قرب المسافة بين فلسطين المحتلة ومصر يساعد الصحفيين الإسرائيليين على التردد المتكرر على القاهرة دون الحاجة للإقامة الدائمة بها". انتهى الخبر الذي سبق لي نشره في أكتوبر عام 1999.

كما كنت في بدايات عام 2000 قد حصلت على قائمة بأعداد وأسماء المراسلين الأجانب المقيمين في العاصمة الإيرانية طهران، وذلك أثناء تغطيتي الانتخابات البرلمانية هناك، وبحسب تلك القائمة كان مجموعهم واحدا وستين مراسلا. وكان عشرة منهم يمثلون وسائل الإعلام اليابانية، يليهم ثمانية عن كل من فرنسا وبريطانيا، فأميركا وكان لها سبعة مراسلين، ثم جاءت بعدها ألمانيا بعدد خمسة، ثم سويسرا ثلاثة، وكان لكل من

=الصحفي لطلب الزميل أحمد السيوفي اعتماد مكتب قناة "العالم" ضمن مكاتب الإعلام الأجنبي بالقاهرة، كما رفضت هيئة الاستعلامات إصدار بطاقة صحفية للسيوفي كمراسل "للعالم" في القاهرة.

الصين وروسيا وتركيا مراسلان، ومراسل واحد لكل من إسبانيا وكوريا الشمالية، أما المراسلون العرب فكان أكثرهم عددا مراسلو فلسطين وسوريا والكويت وقطر؛ إذ كان لكل دولة منهم ثلاثة مراسلين، بالطبع كانت تلك فترة صعود التيار الإصلاحي بقيادة الرئيس السابق محمد خاتمي. ولعل هذا الرقم تقلص كثيرا بعد وصول المحافظين إلى الرئاسة، وقد شاهدنا جميعا مدى الريب والشكوك التي تعاملت بها إيران الرسمية مع المراسلين الأجانب إبان الانتخابات الرئاسية في يوليو 2009.

وقد جرت العادة أن يعمل صحفي محلي أو أكثر في مكاتب الصحافة الأجنبية إلى جانب مديريها ومراسليها الأجانب ما لم يكن الأخيرون مجيدين للغة البلد الذي يبتعثون إليه، ولهذا السبب يقل عدد الصحفيين المحليين العاملين بمكاتب وسائل الإعلام الصينية في بلادنا العربية والإسلامية، إذ يجيد معظم المراسلين الصينيين العربية أو الفارسية أو التركية.

جاسوس شرعي

لست أشك أبدا أن أعدادا غير قليلة من الزملاء المراسلين الأجانب في عواصمنا يمارسون الصحافة بمهنية وأمانة وينقلون الأحداث والأخبار بغرض إطلاع الرأي العام في بلادهم عليها، لكن المقطوع به عندي وربما عند غيري أن قلة من هؤلاء يستغلون المهنة الإعلامية وتسهيلاتها لحساب أجهزة الاستخبارات في بلادهم، بل وربما لحساب الكيان الصهيوني، إن الخبر كأصل لكل المواد الصحفية هو المعلومة والمعرفة "الطازجة"، ولا شك أن تلك المعرفة هي اللبنة الأولى للقوة، إن معرفة الآخر الحضاري

بمجريات وتطورات شئوننا الداخلية معرفة دقيقة ومستمرة يساعد صناع القرارات السياسية والاقتصادية والتجارية في تعاملاتهم مع بلادنا، كما تساعد تلك المعرفة على التنبؤ المسبق بردود أفعالنا كقيادات أو شعوب.

إن المرء لا يستطيع أن ينسى أن يفجيني بريماكوف مراسل صحيفة "برافدا" الشيوعية السوفيتية في القاهرة زمن جمال عبد الناصر كان عميلا لجهاز المخابرات السوفيتي "كي جي بي"، ولعل انتماءه هذا لم يكتشف على نطاق واسع إلا بعد سنوات طويلة من انتهاء عمله كصحفي مراسل، وقد أصبح رئيسا لوزراء روسيا الاتحادية بعد سنوات من انهيار الاتحاد السوفيتي.

وقد أجريت مع مدير مكتب مجلة "دير شبيجل" الألمانية بالقاهرة (فولكارد فيندفور) مقابلة صحفية متلفزة بمناسبة احتفاله في ربيع عام 2005 بمرور خمسين عاما على إقامته وعمله في بلادنا العربية، وتطرقت في نهايتها إلى سؤاله عن رأيه الشخصي في هذه القضية كالتالي: (نص المقابلة موجود ضمن ملاحق هذا الكتاب).

س: يتصور البعض - سواء ممن تسيطر على تفكيرهم نظرية المؤامرة أو غيرهم- أن بعض المراسلين الأجانب يمارسون الجاسوسية وجمع المعلومات لحساب أجهزة المخابرات في بلادهم... ما رأيك في هذا؟

ج: "أنا أعتقد أن دولا كبرى كأميركا وروسيا والصين (ولم يذكر ألمانيا بلده) لهم مصالح خاصة، وهم يستغلون وجود الصحفيين ويستفيدون منهم بأن يتخذوا من بعضهم عملاء... أكيد هناك بدون شك من يؤدي هذا الدور".. انتهى الاقتباس.

لا مشكلة عندي في أن يتعرف علينا الآخر الحضاري معرفة صحيحة ومستمرة عبر القنوات المشروعة؛ وهي الأداة الدبلوماسية بشقيها الرسمي والشعبي، وعبر المراسلين الصحفيين والباحثين الأجانب، ولاتزال ترنُّ في أذني كلمة أستاذنا العظيم د. عز الدين فودة يرحمه الله: "ما الدبلوماسي إلا جاسوس شرعي". كان ذلك في محاضرات مادة الدبلوماسية في كلية الاقتصاد والعلوم السياسية في بدايات السبعينيات من القرن الماضي. لكن المشكلة في رأيي هي: أن يتعمد بعض المراسلين تشويه الحقائق التي يعايشونها وينقلونها من بلادنا بغرض تضليل صانع القرار والرأي العام في بلادهم، وبالقدر نفسه فأنا لا أقبل محاولات بعض الجهات الرسمية الحيلولة دون وصول المراسلين إلى الحقائق والوقائع والأخبار، وبالتأكيد يجب منع المراسلين الأجانب من الاقتراب من المعلومات المحجوبة أمنيا، كالأسرار العسكرية.

إن بعض الجهات في بلادنا تحاول أحيانا توظيف أو توجيه المراسلين الأجانب، وهناك من يقبل منهم بهذا الأمر كما أن هناك من يرفضون ذلك ويفضحونه ويحرصون على نقل الحقائق العلنية المجردة، إن هذا السلوك الرسمي الذي تتسم به كثير من ممارسات الحكومات الديكتاتورية أو المتظاهرة بالديمقراطية يضر بعلاقات الشعوب ومصالحها، بل وقد يؤدي إلى أسوأ العواقب في العلاقات الدولية، فلا شك أن التضليل والتشويه يسهم في تأجيج الصراعات أو شن الحروب أو ابتزاز نظم الحكم في بلادنا.

إن التوجس من استغلال بعض المراسلين الأجانب مهنة الصحافة كستار للتجسس يقتضي من حكوماتنا أن تعرف بشكل مسبق تاريخ من

يطلب العمل مراسلا صحفيا في بلادنا، وأن تقوم الجهات المعنية بتحليل محتوى كتابات أولئك المراسلين أو تقاريرهم الصحفية السابقة. ومن جهة أخرى، يجب أن تعرف جيوشنا وأجهزة استخباراتنا كيف تتكتم على ما يعد أسرارا في بلادنا، وأن تتابع الأجهزة الأمنية بمهنية بعض من قد تحوم حولهم شبهات ممارسة الجاسوسية تحت غطاء الصحافة، وفي الوقت نفسه يجب أن تراعي تلك الأجهزة أننا أصبحنا نعيش في عالم يصعب أن يكون لدول العالم الثالث فيه أسرار بالمعنى الضيق للكلمة.

لقد استخدمت الإمبراطوريات الاستعمارية القديمة والجديدة المؤسسات والكيانات الإعلامية - وليس الصحفيين فحسب- للتأثير على الرأي العام في بلادنا؛ فقد وجهت تلك الإمبراطوريات إلى الشعوب المحتلة محطات إذاعية قوية باللغات المحلية، وقد كان الهدف ولايزال هو غسل أدمغة الناس أو تخديرهم بمواد إعلامية غثة أو ثمينة، فمثلا جندت بريطانيا خدمات إذاعية بعدة لغات بينها العربية (من الـ بي بي سي)، وسلطت أميركا على اليابانيين ودول أوروبا الشرقية بعد الحرب العالمية الثانية عدة محطات مشابهة، ولقد نافست إذاعة صوت أميركا الـ بي بي سي على عقول ووجدان الشعوب العربية، ثم أضافت تلك الإمبراطوريات الاستعمارية في العقد الأخير فضائيات عديدة ناطقة بالعربية.

ولا شك أن "الفحيح الإذاعي" الأميركي قد أسهم بقدر ما في سحب البساط من تحت الأرجل السوفيتية الثقيلة في أوروبا الشرقية، فحدث الانهيار الذي كان الأساس فيه فساد الفكرة الشيوعية ذاتها، وخراب ذمم غالبية القيادات الحزبية "الاشتراكية" الحاكمة، لقد استغلت ذلك المحطات

الإذاعية الأميركية الموجهة إلى شعوب أوروبا الشرقية والاتحاد السوفيتي السابق.

إن ذات التجربة تتكرر بوتيرة أوضح منذ الغزو الأميركي لأفغانستان والعراق عامي 2001 و 2003؛ فقد سُخرَت كثير من وسائل الإعلام الغربية لمساندة احتلال الجحافل الأميركية والأوروبية منابع الثروة النفطية، ولحماية طرق وممرات نقل النفط والغاز.

وقد بلغ الأمر في العقود القليلة الماضية أن أصبح الإعلام "الموجه" بواسطة القوى الكبرى أحد أهم أذرع وزارات الخارجية أو الدفاع لزعزعة الاستقرار في دول معادية أو حتى حليفة لتلك القوى، وقد نشرت جريدة الشرق الأوسط العربية اللندنية قبل سنوات ما يؤكد ذلك تحت العنوان التالي:

جدل بشأن تفعيل خطط زعزعة الاستقرار

"كشف مسئولون عسكريون ومدنيون في وزارة الدفاع الأميركية عن أن الوزارة تَدرس اللجوء إلى خططٍ للتضليل الإعلامي والدعاية، على نطاق واسع في العالم، وقال المسئولون الذين طلبوا عدم الكشف عن أسمائهم مراعاة لحساسية الموضوع: إن الخطط المشار إليها إذا أقرت فإنها قد تستهدف كذلك مواطني الدول المحايدة، وربما الحليفة، وحذر منتقدو أسلوب التضليل الإعلامي من أن ذلك الأسلوب قد يقود إلى التشكيك في مصداقية الوزارة، إلى درجة يرفض فيها متلقو الرسائل الإعلامية تصديق أي بيان صادر عنها. **ويقول كبير الناطقين باسم الوزارة:** «إن المعركة القائمة لتغيير الوعي يستخدم فيها الخصم الإعلام بشكل واضح للتأثير في

وعي الجماهير، ودورنا يجب ألا يقوم على تغيير الوعي، ولكن مواجهة ما يقوم به الخصم لتغيير الوعي العام».

ويضيف التقرير المنشور: "وتتضمن خطط الدعاية المطروحة للنقاش: زرع قصص إخبارية في الصحافة الخارجية، واختلاق وثائق مزورة، إضافة إلى إنشاء مواقع باللغة العربية على شبكة الإنترنت من أجل تقويض تأثير الثقافات والهوية المعادية للقيم الغربية.

وأشار مسئولون اطلعوا على تلك الخطط إلى أنها تركز بشكل كبير على منطقة الشرق الأوسط وجنوب آسيا، ولكن حملات الدعاية يمكن أن تستهدف كذلك بلدانا حليفة، مثل ألمانيا على سبيل المثال".

وتواصل الجريدة السعودية اللندنية: "يشار إلى أنه أثناء الحرب الباردة اعتادت الأجهزة الأمنية إدراج أسماء صحفية في كشوف الرواتب أو إرسال عناصر أمنية متخفية بأسماء صحفية، خصوصا في غرب أوروبا، وذلك لنشر مقالات مؤيدة من أجل التأثير على سكان البلدان الأجنبية".

ويقع جزء كبير من هذا العمل تحت مجال غير معروف نسبيًّا، ويدعى «الدعم العسكري للعلاقات الدبلوماسية»، وتستخدم هذه العبارة الأخيرة لوصف جهود الاتصال مع أطراف أجنبية". (انتهى الاقتباس).

مطلوب جواسيس مجانا

أما عن استخدام الإعلام كوسيلة صريحة لجمع المعلومات، حتى عبر القراء فقد فوجئت قبل سنوات بالموضوع التالي منشورا على موقع صحيفة "يديعوت أحرونوت" الصهيونية، **كان عنوان الموضوع هو**: إضافة زاوية

خاصة تطالب زوار الموقع بالتعاون معه ومده بالمعلومات تحت زعم التواصل والتفاعل.

وفي هذه الزاوية الجديدة (آنذاك) جاء ما يلي: "هل لديكم أخبار تستحق النشر؟ هل كنتم شهودًا على حدث إخباري؟ هل صورتم حدثًا مهمًّا؟ هل تملكون معلومات لم يسبق نشرها في أي مكان؟ هل واجهتم إخفاقًا يهمكم كشفه؟ احكوه لنا وسنحكيه للجميع!!".

ثم يواصل الموقع إعلانه المشبوه بالقول: "هيئة تحرير "Arabynet.com" ستفحص المعلومات وستنشر ما تراه مناسبًا".

العبارة السابقة تُثير الكثير من علامات الاستفهام، وتثير الريبة والشك أيضًا، فقد ذكر الموقع هنا كلمة "معلومات" ولم يذكر "أخبار"، وهذه الكلمة- أي: "المعلومات"- هي المصطلح الأشهر في جهاز الاستخبارات الصهيوني "موساد" وبقية أجهزة الاستخبارات الصهيونية؛ حيث إنَّ أجهزة الاستخبارات في الكيان الصهيوني يُطلق عليها أجهزة المعلومات أو جمع المعلومات، كما أنَّ جهاز المخابرات العسكرية الصهيوني يُسمى "شعبة المعلومات" ويطلق عليه اختصارا كلمة "أمان".

وفي هذه الزاوية يطلب الموقع تسجيل بيانات من وافق على التعاون معه، بما في ذلك أرقام الهواتف والبريد الإليكتروني للتواصل معه، عسى أنْ يكون مصدرَ معلومات مهمًّا، **أو بمعنى أوضح:** "جاسوس مهم"!!

وتجدر الإشارة إلى: أن كافة الصحفيين الصهاينة قد خدموا في مختلف الوحدات العسكرية داخل جيش الاحتلال الصهيوني، ونسبة كبيرة منهم

قد خدموا في الشعب الأمنية والاستخباراتية المتعلقة بجمع المعلومات، والتي أهَّلتهم للعمل الصحفي!!

الدعوة عامة

ولم يتوقف الأمر عند دعوة الأفراد، بل هناك دعوة أيضًا للمنظمات والمكاتب والشركات، وخصص لها الموقع استمارة خاصة بالتعاون معه حتى تكون "دعوة التجسس" هذه عامة وشاملة دون تمييز!!

وفي نهاية الدعوة وضع الموقع تعهدا مكتوبا يقرُّ به الشخص أو المؤسسة بالأمانة "التجسسية" في نقل المعلومات والأسرار على النحو التالي: "أصرح بهذا: بأن المعلومات التي أدليتُ بها صحيحة ودقيقة، وأن حقوق الملكية وحقوق نشر المواد التي أرسلتها إلى موقع "Arabynet" بواسطة هذا النموذج، تعود لي أو للجهة التي أمثلها".

ويتابع الموقع في التعهد الذي نشره:

"أدرك أنَّ إرسال هذه المواد إلى موقع "Arabynet" يشكل تصريحًا مجانيًّا، شاملًا وغير محدود زمنيًّا باستخدام المادة المرسَلة، وكذلك تصريحًا بنشرها في كل مكان وزمان يراه موقع "Arabynet" مناسبًا، وتصريحًا يتيح للموقع استخدام المادة بالطريقة التي يراها مناسبة، بما في ذلك السماح له بتحويلها إلى جهة ثالثة، أعرف وأوافق على أنني لا أستحق أي مقابل، مالي أو ما يقابله، تلقاء تسليم المادة المرسَلة، وأن موقع "Arabynet" غير ملزم بنشر اسمي كمصدر للمعلومات"، واستثنت الاستمارة في الجزئية الخاصة بنشر اسم "الجاسوس "مرسل الصور أو"المادة الإبداعية" التي لم يحدد الموقع أيضًا ماذا يقصد بها؛ حيث جاء في الاستمارة (باستثناء نشر اسم

صاحب الامتياز على صورة أو على مادة إبداعية!!).

وفي نهاية الاستمارة يعطي "الجاسوس" كل الحقوق للموقع في فحص و تعديل أو تغيير المعلومات على النحو التالي:

"أصرِّح بأنني أوافق على فحص المادة المرسَلة، وأعرف أنَّ هيئة التحرير غير ملزمة بنشرها، كما أصرح بأنني وافقت على إجراء تغييرات وعلى تحرير المادة، إذا كنت أوقع هنا باسم منظمة ما فإنني أصرح بأنني أملك صلاحية المصادقة والالتزام باسم هذه المنظمة". (انتهى الاقتباس).

صحفيان من "الجزيرة نت"

الجدير بالذكر في هذا المقام أن اثنين من الصحفيين السابقين في الجزيرة نت وقعا في هذا الكمين أو اختارا أن يقعا فيه يوما ما في أوائل عام 2002 ، أو بالأحرى أنه تم اكتشاف أمرهما في ذلك الوقت؛ فقد كان للموقع الصهيوني المذكور نسخة باللغة العربية وتصادف أن أحد مسئولي التحرير في موقع الجزيرة نت فوجئ بمقالات بتوقيع هذين الصحفيين العاملين في الموقع منشورة على الموقع الصهيوني، الرجل بادر بلطف بالتحذير من مغبة ذلك، وأن عقد العمل المبرم مع الجزيرة لا يسمح لصحفييها بالكتابة لدى جهات أخرى إلا بإذن مكتوب من إدارة المحطة.

كان لخبر مساهمات هذين الصحفيين العربيين في موقع الصحيفة الصهيونية وقع الصاعقة على جميع صحفيي الجزيرة تقريبًا، فضلا عن مديرها في ذلك الوقت (محمد جاسم العلي)، وكان أحد هذين الصحفيين يمني الجنسية سبق له العيش في الولايات المتحدة، أما الثاني فكان بَحْرِيْنِيا. ودفاعا عن نفسه لجأ الصحفي اليمني إلى تكتيك الهجوم خير وسيلة

للدفاع، فانطلق إلى مكتب النائب العام القطري متهما أحد مديريّ التحرير في الجزيرة نت بتهديده، وضم في شكواه صحفيا أو أكثر ممن ظن أنهم يروجون لخبر مراسلته موقع الصحيفة الإسرائيلية.

مؤلف هذا الكتاب فوجئ باستدعاء من مكتب النائب العام بشأن الشكوى. ذهبت باعتباري شاهدا وأدليت بشهادتي، وقلت فيها: إنني أبلغت رئيس التحرير (القطري الجنسية وقتذاك)، وظننت أنه سيتخذ قرارا بشأن الواقعة. وبعد أيام حفظ النائب العام القطري الشكوى.

فوجئ الجميع في الجزيرة أن الصحفي اليمني اتصل بالسفارة الأميركية مدعيا تعرضه للاضطهاد، ولم تمض أيام حتى قدم المذكور وزميله البَحْريني استقالتيهما وغادرا الدوحة إلى واشنطن، وهناك تم تعيينهما فورا في موقع ومحطة إذاعة سوا الأميركية الناطقين بالعربية، وقد حاول هذان الصحفيان قبيل سفرهما استقطاب أو إغراء زميل لهما بالجزيرة نت (مسيحي أردني من أصل فلسطيني) لينضم إليهما؛ فعرضا عليه أن يصاحبهما في زيارتهما لمندوب الـ "إف بي آي" بالسفارة الأميركية في الدوحة، إلا أن الزميل المسيحي أبى أن يجاريهما وأصرَّ على التمسك بالعمل في الجزيرة نت، (علمت من ذلك الزميل فيما بعد أن المسئول الأمني الأميركي هو من أعد ترتيبات انتقال هذين الصحفيين إلى أميركا وليس الملحق أو المستشار الإعلامي بالسفارة).

* * *

نموذجان: ألماني وبريطاني

اعتدت ألا أقطع الصلة بيني وبين الزملاء الأجانب الذين عرفتهم عن قرب، ولهذا زرت في أوائل يونيو 2009 "فولكارد فيندفور" رئيس جمعية المراسلين الأجانب ومدير مكتب المجلة الألمانية الشهيرة "دير شبيجل" في القاهرة، تجاذبنا أطراف الحديث، وكان اللقاء بعد يوم واحد من فوز تحالف الرابع عشر من آذار (مارس) في لبنان بالأغلبية البرلمانية في مواجهة تحالف حزب الله والعماد عون، وبمزاح مخلوط بالجدية **قلت لفيدنفور**: "تهانيَّ لكم في "شبيجل" بهذه النتيجة السارة لكم وللغرب عموما، فقد كان لخبركم إبان حملة الدعاية الانتخابية اللبنانية عن تورط حزب الله في اغتيال الحريري دور ما في ترجيح كفة طرف على الآخر". (احتفت كثير من وسائل الإعلام العربية واللبنانية المناوئة لحزب الله بهذا الخبر عدة أيام، اعتقادا منها أنه يخصم من سمعة وشعبية المعارضة اللبنانية في المعركة الانتخابية). **من فوره رد فيندفور**: "مش أنا ... لا علاقة لي شخصيا بهذه القصة". ثم استطرد متداركا كمن يخشى أن أسجل عليه وعلى مؤسسته "موقفا". **فقال**: "لا تنسى أن "شبيجل" إمبراطورية إعلامية، وهي تسقط حكومات أحيانا".

وقبل سنوات قليلة ولعله في 2006 أو 2007 - لا أذكر بالضبط - فوجئت بفيندفور يطلبني في الدوحة ويلح في طلب وساطتي لدى الشيخ القرضاوي كي يقبل إجراء حوار مع مجلة "دير شبيجل". قبل الشيخ بإجراء المقابلة برغم مشاغله العديدة، وفي اليوم المحدد أخذت فيندفور وزميل من المجلة جاء معه إلى حيث استقبلنا الدكتور القرضاوي بترحاب،

وقد أجاب عن أسئلة فيندفور وزميله "زاند" الذي يكني نفسه أبو النور، ربما تقليدا لفيندفور. (الذي يكني "أبو صلاح" **ويقول**: إن ياسر عرفات هو من خلع عليه هذه الكنية باعتباره كان صديقا أو متعاطفا مع مأساة الفلسطينيين).

فهمت من الزميلين أن إماما في أحد مساجد برلين كان قد أتعب سلطات ألمانيا بآراء متشددة وسط الأقلية الألمانية المسلمة، ولهذا أرادت "شبيجل" أن تستنجد بمقابلة مع الشيخ القرضاوي باعتباره ممثل الوسطية الإسلامية ويحظى بالاحترام بين قطاعات كبرى من مسلمي العالم، لست أتذكر الآن تفاصيل قضية الإمام الألماني التركي الأصل مع السلطات الألمانية، ولكن ما أتذكره جيدا أنني شددت على فيندفور أن يلتزم بدقة بما ينقله عن الشيخ القرضاوي، فوعد بذلك.

وبعد مرور أسابيع قليلة تصادف أن زرت القاهرة في أجازة، فهاتفت فيندفور وطلبت منه نسخة من عدد "شبيجل" الذي نشرت فيه مقابلة القرضاوي. وكنت قد قرأت في بعض المواقع العربية على الإنترنت أن عبارات مما قاله القرضاوي قد جرى تحريفها، لم أشأ أن أناقش فيندفور في ذلك، لكني حصلت على نسخة العدد ودفعت بها إلى شخص من معارفي يجيد اللغة الألمانية. طلبت منه ترجمة المقابلة وبيان ما إذا كان فيها تحريف لبعض مواقف وآراء القرضاوي المعروفة مسبقا، ومن سوء حظ فيندفور أن أثبت المترجم نوعا من التحريف، خاطبت فيندفور فورا أو لعلني قابلته لاحقا وواجهته، فتعلل بعلل غير مقنعة، وبعد عودتي إلى الدوحة قدمت اعتذارا لسكرتارية الشيخ القرضاوي.

مرت عدة أشهر أو ربما سنة وإذا بفيندفور يطلب مقابلة أخرى مع الشيخ القرضاوي، فلم يكن مني إلا أن أبلغت مكتب الشيخ مذكرا بالتحريف في المقابلة السابقة، وبالطبع رفض الشيخ الطلب، وبإبلاغي فيندفور **سارع بالقول**: إنه مستعد للاعتذار شخصيا للشيخ، ولكن رد القرضاوي ظل هو الرفض.

وقد تذكرت بعد ذلك مقابلة لحساب "شبيجل" مع الرئيس مبارك، أظنها جرت في منتصف التسعينيات، فقد حشر فيها فيندفور سؤالا لا يمكن أن أنساه في نص المقابلة التي نشرتها الأهرام بالتزامن مع شبيجل، السؤال دار حول موقف الدولة المصرية من المتطرفين الذين كانت بدايتهم عام 1928، **بالطبع كان المقصود هم**: حركة الإخوان المسلمين، وفي وقت إجراء المقابلة كانت السلطات المصرية تشدد من حملتها على نشطاء وقيادة الإخوان، ولك عزيزي القارئ أن تفهم ما تراه من هذه الطريقة في التحريض المبطن أو الصريح من جانب من يعتبر عميد المراسلين الأجانب على الحركة الإسلامية.

وهنا لابد لي أن أستحضر المثال العكسي أو الإيجابي لزميل أكثر مهنية في التعامل مع الظاهرة الإسلامية، وأعني به مدير مكتب وكالة رويترز في القاهرة في الفترة ذاتها وهو جوناثان رايت، لقد كاد يشتبك مع مسئول إعلامي كبير وهو يغالط ويتهم الإخوان بالعنف، وسأورد ملابسات ذلك في موضع تال من هذا الكتاب.

سؤال متجدد : ماذا جاء بهم؟!

في مؤتمر صحفي بالدوحة عقب قمة مصغرة عقدت في فبراير 2009 بمناسبة العدوان الإسرائيلي على غزة، حدث أن سألت رئيس الوزراء القطري حمد بن جاسم بن جبر آل ثاني سؤالا يتعلق بالمدى الزمني لقرار بلده تجميد عمل المكتب التجاري الإسرائيلي في قطر، وفوجئت بالرجل يبادرني بسؤال، معلقا على كوني مراسلا لصحيفة يابانية في المنطقة: "ما لليابان ببعد مسافتها وهذه المنطقة المضطربة من العالم؟ ما الذي جاء باليابانيين إلى هنا؟" ... فاجأني رده على سؤالي بسؤال، لكنني رددت عليه قائلا: إن ما جاء بي وباليابان إلى هنا هو: النفط. وبعد برهة قبل أن يستكمل رده عليّ عاد يسألني مندهشا: ماذا قلت؟ النفط؟ وعندئذ أدركت أن ردي بكلمة واحدة كان مقتضبا أكثر من اللازم فأوضحت قائلا: إن النفط والغاز هما عصب حياة وتقدم اليابان، ولهذا يهتمون بمنطقتنا فيرسلون صحفييهم أو يكلفون صحفيين محليين لمتابعة مجريات الأحداث وللاطمئنان على الاستقرار في بلادنا حرصا على مصالحهم.

إذن، فثمة أسباب عدة تجعل بلادنا منطقة جذب شديد للإعلام الأجنبي القادم في غالبيته من أميركا وأوروبا وعدد قليل من دول الشرق الآسيوية الصناعية. ويأتي على رأس هذه الأسباب ثروات منطقتنا وموقعها الإستراتيجي، ولا شك أن تطورات الصراع مع العدو الصهيوني تعد هي الأخرى من أسباب وجود مئات الصحفيين الأجانب في بلادنا.

وللمراسلين الأجانب كجامعي أخبار ومعلومات عدة مزايا يمتازون بها على الدبلوماسيين والباحثين الأجانب، فضلا عن الجواسيس فيما يخص المعلوماتية وإدارة العلاقات بين الدول:

1- فالمراسل الصحفي يعد في الحياة الدولية المعاصرة واحدا من أهم المصادر العلنية التي تمد صانعي قرار السياسة الخارجية بالمعلومات الآنية والسريعة والمستمرة.

والمقصود بصنع أو اتخاذ قرارات السياسة الخارجية هو: الإعداد والتجهيز لعمليات وأنشطة من شأنها تحقيق مصالح الدولة إقليميا ودوليًّا وعبر الهيئات والمنظمات الإقليمية والدولية، وتختلف عملية صنع القرار الخارجي من دولة إلى أخرى حسب النظام السياسي لكل منها وحسبما يتوفر لديها من أدوات القوى الناعمة والقوى الخشنة.

وفي كل دولة توجد مجموعتان أساسيتان تسهمان في صنع السياسة الخارجية: المؤسسات الرسمية والمؤسسات غير الرسمية. **الأولى**: أهمها السلطة التنفيذية وأدواتها ورموزها، بدءا من قمة هرم السلطة ومرورا بوزير ووزارة الخارجية، وأجهزة المعلومات الدبلوماسية، والاستخباراتية، والعسكرية، ثم السلطة التشريعية، أي: البرلمان وبالذات لجنة الشئون الخارجية ولجنة الأمن القومي. أما **المجموعة الثانية**: أي: المؤسسات غير الرسمية، فتشمل: مجموعات الدبلوماسية الشعبية كالأحزاب والنقابات المهنية والعمالية، والشركات عابرة الحدود وجماعات المصالح، وأجهزة الإعلام، والرأي العام، ومن هنا يأتي دور المراسل الأجنبي المقيم أو الزائر.

إن ما ينقله المراسلون الصحفيون الأجانب من أخبار وما يجمعونه من معلومات علنية وغير علنية وما يفسرونه من مواقف الحكومات والقوى السياسية في الدول التي يعملون بها، يغذي متخذي القرار في السياسة

الخارجية لدولهم، أولا بأول، ربما بأسرع مما تفعله أجهزة الاستخبارات وما ترسله البعثات الدبلوماسية من تقارير.

لنقرأ المقال التالي الذي نشره الزميل بلال فضل في جريدة "المصري اليوم" في السادس من أغسطس 2009 لندرك كيف ينجح المراسلون الأجانب في هتك أستار مستويات عليا من مؤسسات وشخوص الحكم في بلادنا، ومن ثم كيف يستثمر صناع القرار في الدول الكبرى ما يصل إليه المراسلون من أسرار ومواضع الزلل والضعف والفساد الرسمي لكي يتم الضغط على الحكام أو ابتزازهم:

يقول بلال فضل في عاموده المعنون "اصطباحة": "لدينا عشرات القنوات الفضائية ومئات الصحف والمجلات وآلاف الأبواق الإعلامية التي تغطي سقف وأرضية وحيطان العالم العربي، ومع ذلك لاتزال الصحافة الأجنبية وحدها الأقدر على نشر أسرار وأخبار قادتنا وزعمائنا.

منذ أيام نشرت مجلة «الإيكونوميست» تقريرًا خطيرًا عن مستقبل الخلافة في مصر في ظل ما سمته «تطورات صحة الرئيس مبارك»، للأسف لن تجرؤ صحيفة مصرية على نشره كاملًا بدون تصرف أو حذف أو تخفيف، ولو فعلت لرفعت لها القبعة ثم قرأت لها الفاتحة تضامنا، وفى حين تعيد صحافتنا الحكومية نشر أي «بُقّ إيجابي» تنشره الصحف العالمية مصحوبا بالطبل والزمر، هاهي تتجاهل الإشارة إلى تقرير «الإيكونوميست»، ولو حتى من باب تفنيده وتنبيه قادة البلاد إلى خطورة تجاهله على الاقتصاد القومي، خاصة وقد نشرته أهم مجلة اقتصادية في العالم.

في نفس الأسبوع نشرت مجلة «نيو ستيتمنت» الإنجليزية الرائعة تقريرًا ضخمًا وخطيرًا عن القواعد العسكرية الأمريكية في العالم وعلى رأسه طبعا العالم العربي، في الوقت نفسه الذي كان بعض المسئولين العرب يتباهون فيه برفضهم للقواعد العسكرية الأجنبية، التفاصيل التي نشرتها المجلة تدعو للفزع والخجل، وبالطبع لن يجرؤ أحد في الوطن العربي على نشرها أو حتى التعليق عليها لأسباب لا تخفى على فطنتك أو حتى غفلتك.

قبلها وعلى مدى أسابيع متفرقة، نشرت صحيفة «صانداي تايمز» الشهيرة تقارير مفزعة عن حكامنا العرب لم نسمع لها ركزا في صحافتنا.

خذ عندك مثلا: قصة عن زعيم كبير رفع قضية على صحيفة أوغندية كشفت علاقته العاطفية الملتهبة بأرملة ملك إحدى الممالك الأوغندية، لدرجة أنه اشترى لها طيارة خاصة بأموال الشعب الزاحف.

قصة أخرى عن حاكم إمارة عربية اشترى في منطقة دلهام البريطانية مساحة كبيرة من الأرض تشمل مزارع وغابات و39 منزلا بمبلغ 45 مليون جنيه إسترليني، يعد رقما قياسيا في تاريخ العقارات في بريطانيا، كل ذلك لكي يضمها إلى منطقة أملاكه المجاورة، والتي تبلغ 3 آلاف أكر من الأراضي الزراعية، وذلك لكي يستمتع هو وأصدقاؤه بالصيد خلال أجازاته.

بعدها بثلاثة أسابيع نشرت الصحيفة تحقيقا مطولا عن الدعارة في تلك الإمارة العربية التي تقوم بتطبيق الشريعة الإسلامية على أي شخص عربي يختلي بسيدة خلوة تعتبرها السلطات غير شرعية، بينما تغض الطرف عن نوادي الدعارة المخصصة للأجانب والتي يتم استقدام فتيات من

الجمهوريات الإسلامية التابعة سابقا للاتحاد السوفييتي، تحدثن لمراسل الصحيفة عن ظروفهن التي جعلتهن يلجأن للعمل في الدعارة، وأجمعن كلهن على أنهن لا يفضلن العمل مع العرب لجلافتهم وتعاملهم السادي وغير المتحضر معهن أثناء المعاشرة (هكذا بالنص).

لم تفزعني الفضائح التي نشرها التقرير، فقد استمعت قبله إلى حواديت كثيرة عن الدعارة في دول كثيرة تخفى عفن مجتمعاتها خلف أقنعة زائفة من التدين، ما أفزعني حقا تقرير خبري نشرته الصحيفة نقلا عن قادة المخابرات الإسرائيلية، حول اتفاق عقدته إسرائيل مع دولة عربية كبرى، لكي توفر هذه الدولة لإسرائيل ممرات جوية آمنة خلال أي ضربة إسرائيلية متوقعة للمنشآت النووية الإيرانية، وذلك بعد لقاءات عقدها رئيس الموساد الحالي مائير داجان مع مسئولين في هذه الدولة سبقتها لقاءات سرية عقدها إيهود أولمرت قبل رحيله مع مسئولي تلك الدولة التي تملك سفارتها في لندن، بالتأكيد، اشتراكا في «صنداي تايمز»

ومع ذلك لم ينبس مسئول فيها ببنت شفة ردًّا على ما نشر، قبلها بأسبوع كانت مجلة «نيوزويك» الأمريكية قد نشرت تقريرا عن الانتخابات اللبنانية الأخيرة قال فيها مسئول بهاتك الدولة لمحرر المجلة متبجحا: إن بلاده أنفقت على من تساندهم في الانتخابات اللبنانية أضعاف ما أنفقه أوباما على حملته الرئاسية، ولم يجرؤ أحد على تكذيب ما نشر، وطبعا لم يطالب أحد بمحاسبة الذين ذهبت إليهم تلك الأموال المشبوهة في لبنان.

ستسألني: لماذا تلوم الصحافة العربية على صمتها وجُبنها إذا كنت نفسك قد جَبُنت عن ذكر أسماء الدول العربية التي تحدثت عنها الصحف

الأجنبية؟، صدقني لم أمتنع عن النشر جُبنا أو عجزًا، بل لأنني أعرف أنه حتى لو جُنّت إدارة تحرير هذه الصحيفة وطاوعتني في النشر، فلن أدفع أنا والصحيفة فقط ثمن النشر، بل سيدفع ثمنه معنا وقبلنا المواطن المصري الذي يعمل بشرف وكَدّ في تلك الدول العربية، والذي يستأسد عليه حكامها كلما نشرت الصحافة المصرية ما يضايقهم، بينما لا يجرءون مثلا على مس شعرة من رأس بريطاني كلما فضحتهم صحافة بلاده". (انتهى الاقتباس).

2- ويسهم المراسل الصحفي الخارجي في تشكيل مواقف الرأي العام في بلاده تجاه القضايا الدولية.

إن ما يرسله مراسلو الصحف ووكالات الأنباء والفضائيات العالمية ومواقع الإنترنت الإخبارية يسهم بشكل قطعي في تشكيل مواقف الرأي العام الذي يضغط بدوره على دوائر صنع القرار الخارجي في كل دولة.

والرأي العام في تعريفي المبسط: هو الموقف الجمعي للجمهور تجاه قضايا أو قرارات داخلية أو خارجية في الدولة أو المجتمع، ولا تملك السلطة الحاذقة إلا أن تأخذ ضغوط الرأي العام الداخلي والخارجي في حسبانها عند اتخاذ قرارات سياسية بعينها في وقت محدد أو أزمة بعينها.

إن تجاهل السلطة للرأي العام قد ينتج عنه ردود فعل سلبية أو تحركات احتجاجية، ومن ذلك التظاهرات والاحتجاجات التي قد تسفر عن خسائر مادية، أو قد تؤدي إلى عدم الاستقرار، وربما إلى سقوط النظام ذاته.

3- يسهم المراسلون الأجانب في تشكيل الصور الذهنية النمطية لدى جمهور بلادهم عن شعب أو حزب أو جماعة بعينها، ويليهم في الترتيب الدبلوماسيون والباحثون الأجانب المتخصصون في متابعة ومراقبة ودراسة أوضاع الشعوب الأخرى.

(كما تعد الأقليات والجاليات العربية والمسلمة في الخارج مصدرا آخر للمعلومات والانطباعات التي تشكل صورتنا لدى الآخر الحضاري، فضلا عن الأنشطة الدبلوماسية والثقافية الدعائية التي تقوم بها سفاراتنا في الخارج).

وهناك كتابات صحفية أجنبية عن شئوننا تتسم أحيانا بالضحالة المعرفية ونقص المعلومات لأسباب عديدة منها:

* عدم إجادة كثير من الصحفيين والدبلوماسيين والباحثين الأجانب اللغة العربية.
* قلة وتواضع مستوى الترجمة الصحفية من العربية إلى الإنجليزية وغيرها من اللغات الحية.
* الدور السلبي الذي مارسه بعض المستشرقين والباحثين الأجانب في عصور سابقة.
* حالة الاستلاب الفكري والانبهار الحضاري التي يقع فيها عدد غير قليل ممن يحتكون بالمراسلين الأجانب أو يساعدونهم مهنيا من بلادنا.

وقد يلتمس البعض الأعذار للزملاء المراسلين الأجانب في هذا الصدد:

* فهناك سياسات تحريرية مفروضة عليهم من إداراتهم.
* وهناك قيود محلية في بلادنا قد تعرقل وصولهم إلى مصادر المعلومات الموثقة.
* وهناك انحيازات لاسترضاء أصحاب المصالح والمعلنين في المقر الرئيسي لوسائل الإعلام الأجنبية، وعادة ما يضغط أصحاب المصالح والمعلنون الكبار على السياسات التحريرية بشكل مباشر أو غير مباشر.
* وهناك ضيق المساحة المخصصة للشئون الخارجية في وسائل الإعلام الأجنبية، مقارنة بالأحداث الداخلية.
* وهناك الأخطاء المهنية غير المقصودة المترتبة على المنافسة في تحقيق السبق الصحفي.
* وهناك اتساع النطاق الجغرافي المطلوب من المراسل تغطيته.
* وهناك مشكلة تباين مستوى كفاءة المراسلين أنفسهم (كتواضع قدرة بعضهم على التواصل مع المصادر).
* وهناك آثار قلة الميزانيات المخصصة للمكاتب الخارجية أو المراسلين من مؤسساتهم الصحفية.
* وهناك الخوف من الاتهام بالعداء للسامية أو للصهيونية أو للهولوكوست.

العلاقة بالأمن القومي

أظن أن معظم الأجهزة المعلوماتية والاستخباراتية في البلاد العربية تتعامل بقدر من الارتباك مع المراسلين الأجانب، وقليلة هي الدول العربية

التي استطاعت أن ترسي تقاليدا تتيح حرية العمل الصحفي الأجنبي فيها، وفي الوقت نفسه ترصد وتكشف من يستغلون مهنة الصحافة كغطاء أو ساتر للعمل التجسسي.

إن مصادر المراسلين الأجانب في أي دولة متعددة ومعروفة، وثمة مصادر عامة علنية لا قلق منها على الأمن القومي، أهم تلك المصادر: وسائل الإعلام، ووكالات الخدمات الصحفية المحلية، والمؤتمرات والدعوات الصحفية التي يبادر بها الساسة والرسميون وغيرهم، وهناك الأحداث الجارية التي تقع ويسمح فيها بوجود الصحفيين الأجانب كالحروب، والنزاعات، والكوارث، والاغتيالات، والتفجيرات.

وهناك المصادر الخاصة التي يعتمد عليها المراسلون، وتتنوع حسب أهمية ووزن الوسيلة الإعلامية وحسب كفاءة المراسل، من ذلك: شبكة العلاقات التي ينجح الصحفي الأجنبي في إقامتها وزيادتها، والمقصود مصاحبة بعض كبار وصغار الرسميين والساسة والشخصيات الحزبية والمهنية والثقافية، ويتم تمتين هذه الشبكة بإجراء المقابلات والأحاديث الصحفية "التلميعية" وبالمجاملات وبالهدايا أو المكافآت المادية وغير المادية كالدعوات إلى حفلات الغداء والعشاء والمناسبات الدينية أو الرحلات.

ويحدث أن توظف بعض الوكالات الكبرى مخبرين صحفيين غير معروفين وغير علنيين؛ لإمدادها بالأخبار أولا بأول مقابل أجر ثابت أو بالقطعة، وفي العقدين الماضيين تنبهت بعض القوى السياسية والأحزاب والاتحادات الطلابية والنقابات والجمعيات الأهلية إلى ضرورة التراسل والتواصل مع ممثلي الإعلام الأجنبي المقيمين، سواء عبر البريد الإليكتروني

أو الفاكس أو بالزيارات إلى مكاتبهم أو دعوتهم لحضور بعض الفعاليات والتظاهرات الكبرى.

وتحرص بعض السفارات الأجنبية الموجودة في بلادنا على لقاءات شبه منتظمة مع صحفيينٍّ بلادها المقيمين والزائرين؛ بغرض تبادل المعلومات والآراء. وهناك مراسلون أجانب يحرصون أشد الحرص على ذلك التقليد. وهناك عكس ذلك، أي: علاقة تنافر وانتقاد كل طرف للطرف الآخر.

ومن المهم الإشارة هنا إلى أن: مصر تعد من أكثر الدول العربية تسامحا وانفتاحا مع المراسلين الأجانب، وبرغم ذلك تشهد العلاقة في أوقات التوتر والتأزم السياسي الداخلي تصاعد الاتهامات لبعض الصحفيين الأجانب، وأحيانا يتم طرد بعضهم عقابا على مواقفهم شبه المتعاطفة مع المعارضة والمعارضين.

وأتذكر هنا كيف حمل الرئيس الراحل أنور السادات قبل أيام من اغتياله عام 1981على بعض المراسلين الأجانب، فقد اتهم علانية اثنين من المراسلين السوفيت بالوقيعة بين الدولة والجماعات الإسلامية، ولنقرأ نص ما قاله في خطابه في الأول من أكتوبر 1981 حسبما نشرته "الأهرام":

" الوكر بتاع الهرم اللي مسكناه لقيناهم اتنين صحفيين سوفيت قاعدين... وصلوا لتحليل: أنه لا الشيوعية لها قيمة في البلد، ولا الرجعية والوفد وكلام الانتهازية ودعاة الناصرية ولا حد من دول له قيمة". ثم يضيف السادات أن المراسلَين السوفيت توصلا في التحليل إلى أن: "اللي حيطلع – (أي: من لهم شعبية ويتقدمون على الساحة أكثر) – هم الجماعات الإسلامية، إذن، نشتغل ورا الجماعات الإسلامية علشان نوقعهم في الدولة

ونوقع المسلمين في المسيحيين، يقوموا يضربوا في بعض، والشيوعية هي اللي تكسب في الآخر".

وفي أعقاب ما عرف بالفتنة الطائفية واعتقال السلطات المصرية جمع كبير من المعارضين، دعا السادات المراسلين الأجانب إلى مؤتمر صحفي عقده في بيته الريفي في ميت أبو الكوم بالمنوفية، في هذا المؤتمر هاجم الرجل بعض المراسلين الأميركيين والأوروبيين، **وعندما سأله مراسل جريدة لوس أنجلوس تايم**: ماذا عن رد الفعل العالمي على التطورات الأخيرة؟ وما هو ردكم على الانتقادات الخاصة بذلك؟ (أي اعتقالاته أكثر من ألف وخمسمائة من المعارضين والرموز الدينية والوطنية المستقلة).

رد السادات منفعلا: "حسنا ..لقد قرأت تلك الجرائد الأجنبية (التي وجهت له تلك الانتقادات)، وأكثر من ذلك قرأت ما بثته ثلاث شبكات تليفزيون في الولايات المتحدة، دعني أقل لك بكل صراحة: إن مسئوليتي الأولى هي تجاه أمتي في المقام الأول، لكن دعني أقل لك بالتوازي: إنني أشعر أنني مسئول أمام هؤلاء الذين ساندوني... كل غرب أوروبا.. بريطانيا العظمى.. الولايات المتحدة... إنني أشعر أنني مسئول أمامهم تماما مثلما أشعر تجاه شعبي... وأحيانا يتعين على المرء أن يجري جراحة وفي بعض الأحيان أن يبتلع حبوبا مرة، ولكن أريدكم (المراسلون) أن تبلغوا الحقيقة إلى شعوبكم، وكما ذكرت أنني مسئول أمامهم وأنهم ساندوني ولازالوا يؤيدونني مما جعلني أشعر بالفخر".

ثم قال السادات ردًّا على مراسل أجنبي آخر: بعثوا إلي صحفي معين هو: ديفيد هيرست، وكلكم تعرفونه وتعلمون أني طردته من البلاد، ففي

نهاية 1972 كانت في مصر أيضا فتنة طائفية، كتب ثلاث مقالات، يمكنكم أن تقرءوها في "الجارديان"، وفي بداية 73 كتب ثلاثة مقالات في "نيويورك تايمز" والفكرة الرئيسية فيهم أن كل شيء في مصر قد انهار، وأن الحكومة غير مستقرة، ولا يمكن الاعتماد عليها، هناك برنامج لشبكة الـ"إيه بي سي" وهو يصور السادات على أنه الشاه الجديد. سألوا "ديفيد هيرست" عن أمر السادات ومصر، فكرر كل كلمة قالها في المقالات الست. وهذه هي الشرائط الخاصة بالـ"إيه بي سي" لكي تطلعوا عليها؛ لأن المراسل (كان) "ديفيد هيرست".

"أود أن أتوجه إليكم بسؤال: لماذا يشوهون صورة مصر في أكثر الدول صداقة لنا - وهي الولايات المتحدة التي تقدم لنا مساعدات جليلة حتى هذه اللحظة؟".

ثم انتهى السادات إلى مخاطبة المراسلين قائلا: "أنتم تعلمون أنه لا رقابة على ما تكتبون، ولكن اكتبوا كل شيء لشعوبكم ... قولوا الحقيقة... لا تقولوا لشعوبكم في أوروبا الغربية والولايات المتحدة الحقائق المشوهة التي تصدر عن الحاقدين، لن نفرض رقابة أو أي نوع من الرقابة عليكم، لكن اذكروا الحقائق" (انتهى الاقتباس).

وقد كرر السادات بعد ذلك قوله للمراسلين: إن إسرائيل تفرض رقابة على الصحافة الأجنبية، في حين أن مصر لا تفعل ولن تفعل ذلك.

شفافية ذكية

إن التطورات التقنية في عالم الأقمار الاصطناعية والتصوير والتنصت عن قرب وعن بعد تفرض إعادة النظر في مفاهيم وتقاليد حماية أمننا

القومي. ومن رأيي المتواضع أن الشفافية المعلوماتية (فيما عدا القليل جدًّا من الأسرار الحربية) يجب أن تتاح لممثلي الآخر الحضاري- كالدبلوماسيين والمراسلين الصحفيين والباحثين الأجانب، إن هذه الشفافية من شأنها ألا يبني مخططو السياسة الخارجية الأجانب سيناريوهاتهم تجاهنا على معلومات غير دقيقة أو مشوهة، لقد مضى العصر الذي كان يمكن فيه إخفاء عوراتنا السياسية أو الاقتصادية، والأفضل لأجهزتنا الأمنية أن تعترف بالتطورات التقنية الرهيبة التي تكشف أدق تفاصيل حياة الأمم.

يقول المَثَلْ العامي المصري: "حرَّصْ من صاحبك ولا تخوِّنه". وبرغم أنني لست متخصصا في الشأن الأمني، إلا أنني أورد الملاحظات التالية اعتمادا على خبرة المعايشة:

1- إن استمرار مراسل أجنبي أكثر من أربع أو خمس سنوات في بلادنا تجعله مطمعا لأجهزة المعلومات في بلاده بشكل أو آخر.

2- يجب أن تتابع سفاراتنا في دولة المراسل الأجنبي ما يكتبه في صحيفته أو يرسله إلى الوكالة أو الموقع أو المحطة التي يراسلها. فإن تحليل مضمون الرسائل الإعلامية المنشورة أو المبثوثة يصنف مرسليها تصنيفا دقيقا.

3- قد يستلزم الأمر الإحاطة بتحركات وعلاقات بعض المراسلين المقيمين أو الزائرين.

4- ويجب مراعاة الفروق الثقافية السلوكية لدى المراسلين الأجانب في بلادنا، فقد يكون بعضهم سكيرا أو زير نساء أو حتى شاذ جنسيا. ومن غير المنطقي التدخل السافر في هذه المسائل أو تصور

أن بالإمكان السيطرة على بعض المراسلين بمجرد مواجهتهم باقترافهم هذه "الموبقات".

5- إن الأقمار الاصطناعية التجسسية ومحركات البحث في شبكة الإنترنت أضحت تقدم تفاصيل التفاصيل من أسرار الناس والمجتمعات، وربما الجيوش، بالصوت والصورة أحيانا، ومن هنا فلا داعي لتقييد حركة المراسلين الأجانب في بلادنا، ومنعهم من التصوير في الشوارع أو القرى والمدن.

* * *